

الهند تسدد (45%) من تجارتها النفطية مع إيران بالروبية



يوسا (أو وستين مليون دولار من خلال بنك خلق). وأشارت تقارير إلى أن واردات الهند من النفط الخام الإيراني تراجعت بنحو 34% في أبريل الماضي مقارنة بمارس/آذار السابق، وهي نسبة فاقت التوقعات وتعد مؤشراً واضحاً على أن نيودلهي تخفض إمداداتها من البلد الرازح تحت نير العقوبات الغربية. وتقول نيودلهي إن انخفاض الواردات النفطية من إيران يأتي نتيجة قرار تتخذه المصافي وشركات النفط المستوردة للخام الذي يستند إلى اعتبارات تجارية ومالية وتقنية.

لدغ ثمن النفط بعد أن أعاققت العقوبات الغربية وصول المدفوعات إلى طهران، واتفقت الدولتان في يناير على تسوية 45% من تجارتها النفطية بالروبية. وجرى تحويل مدفوعات هندوستان من خلال بنك خلق التركي وبنك (يوسا أو) الهندي. وقال المدير المالي في هندوستان بتروليوم موكيرجي «هذه أول مدفوعات لنا منذ فتح هذا الباب، دفعتنا 45% بالروبية و55% من خلال بنك خلق بالدولار». وقال مصدر بالشركة مطلع على المسألة إن هندوستان دفعت 2.75 مليار روبية هندية (49.25 مليون دولار) إلى إيران من خلال بنك

14 أكتوبر / مآبات : كشف مسؤولون في هندوستان بتروليوم الهندية الحكومية أن الشركة استخدمت الروبية الهندية للمرة الأولى لدفع جزء من ثمن شحنة نفط إيرانية استوردتها في مايو/أيار الماضي، وهي خطوة من شأنها أن تساعد نيودلهي في تصحيح الاختلال التجاري مع طهران. وأوضح مسؤول أن شركة تكرير حكومية أخرى هي منجاولور للتكرير والبتروكيماويات -أكبر مشتر هندي للنفط الإيراني- ستدفع ثمن مشتريات بالروبية يوم الاثنين المقبل. وتعتبر الهند ثاني أكبر مشتر للنفط الإيراني بعد الصين لكنها واجهت صعوبة في إيجاد سبل



شؤون اقتصادية

اعداد و اشراف / أمل حزام

المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية لـ 14 أكتوبر :

تزويد الطائرات بالوقود (الترباين) من مهام الشركة بكافة مطارات الجمهورية

تقطع طرق ناقلات المشتقات النفطية ضاعفت تكاليف النقل إلى المستهلك

نافذة

التنافس التجاري العادل.. وعدم حظر المنتجات الأجنبية



أمل حزام المذحجي

أُنشئت منظمة التجارة العالمية عام 1990م وأصبح مقرها في جنيف وكان أساس إنشائها اتفاقية (الجات) التي عقدت في 1949م حول التعرفة والتجارة بعد عقد عدد من الجولات التفاوضية والتي شملت العديد من الاتفاقيات إضافة إلى اتفاقية (الجات) المعنية بالجوانب التجارية منها

(السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية) وحالياً يبلغ عدد أعضائها (156) عضواً.

وحسب تصريح عدد من الاقتصاديين والمحليلين والخبراء في مجال الاقتصاد « أن هذه المنظمة تضم معظم دول العالم ما عدا 3% من الدول غير منضمة، علماً أن دولة روسيا العظمى كانت من الدول الكبرى غير المنضمة وقررت أخيراً الانضمام لتصبح (157) عضواً وتليها دولة فانوتو لتصبح (158) عضواً، وتأمّل اليمن اليوم أن تصبح العضو (159) أو (160) بعد دولة لاوس التي أيضاً قدمت أوراها للانضمام إلى هذه المنظمة.

وتتضمن المنظمة حقوقاً والتزامات تنقسم إلى شقين أساسيين الأول متعلق بالإصلاحات التشريعية للتوافق مع أحكام مرتبطة بالتقييم الجمركي والمواصفات والمقاييس وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات وحماية حقوق الملكية الفكرية والنشأ الأخر يتعلق بنفاذ السلع إلى الأسواق المحلية.

وستستفيد اليمن بالانضمام إلى المنظمة بالنفاذ إلى أسواق (156) دولة عضواً في المنظمة مع مزايا عديدة كونها إحدى الدول الأقل نمواً وتتضمن دخول المنتجات اليمنية إلى بعض الأسواق دون تعرفه جمركية، والحصول على بعض المساعدات الفنية لتأهيل الجهات ذات العلاقة، ومن جهة أخرى يمكن لليمن المشاركة في الجولات التفاوضية القادمة التي ستمنحها فرصة المساهمة في مراجعة وصياغة أحكام و اتفاقيات بالمشاركة مع مجموعة الدول الأقل نمواً منها الدول العربية، ما سيشرح المستثمرين على الاستثمار في اليمن من خلال الشفافية في الإجراءات المتبعة وعدم التمييز فيما بين المستثمرين ما سيبيح لهم التخطيط للمستقبل حسب الاتفاقية دون عرقلة أو تغييرات أو عوائق بسبب وجود ثوابت وأحكام متفق عليها مسبقاً علمياً وقانونياً ولا يمكن كسرها.

والنقطة الهامة التي ستدعم اقتصاد اليمن من خلال التعامل مع أحكام محددة تتيح للدول الأعضاء وخاصة الأقل نمواً حماية منتجاتها المحلية وفقاً لضوابط معينة وعدم حظر المنتجات الأجنبية في الدول إلى الأسواق المحلية بأسلوب شفاف يشجع التنافس التجاري العادل و يتيح للمستهلك اليمني حرية الاختيار والاستفادة من المنتجات بما يناسبه في اختياراته، والبنوك) وغير ذلك من خدمات أخرى ستلبي احتياجات المواطنين بالحصول على خدمات ذات كفاءات عالية ستعكس بصورة إيجابية على الاقتصاد الوطني.

وتناقضت الآراء حول أهمية انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، وخاصة صغار التجار وغيرهم من المواطنين البسطاء الذين يعتمدون على تجارتهم العشوائية لتلبية احتياجاتهم اليومية من (أكل، شرب، غذاء، إيجار، وعلاج) وغير ذلك من احتياجات أخرى يحتاج لها المواطن في معيشتهم اليومية في ظل غياب الحكم الرشيد، والأمن، والاستقرار، والضمان الاجتماعي، والصحي في بلادنا اليوم. وهنا نعلم ضرورة مواكبة التطورات العالمية للنهضة باقتصاد البلاد.

ولكن أتساءل هل يدخل المواطن البسيط ضمن خطط الدولة الكبرى في كيفية حمايته لان الإنسان يعتبر الثروة العظمى التي تمتلكها الدولة؟



إجمالي كلفة المشاريع المقررة للعام الاستثماري 2012م بلغ (2,318,494,000) ريال

الخدمية منها والعسكرية على مستوى محافظات الجمهورية منذ قيام الوحدة في مايو عام 1990م

حيث تم دمج شركتي (النفط الوطنية) في جنوب

الوطن (وشركة النفط) في شمال الوطن تحت

اسم شركة (توزيع المنتجات النفطية) و المعروفة

حاليا باسم شركة النفط اليمنية .

ريال تقريبا تشمل استهلاك القطاعات المختلفة (النقل، الصناعة، الزراعة، الكهرباء، الثروة السمكية، النفطية والاستخراجية، الخدمية والإنتاجية).

أما بالنسبة للمعدات والمصاعب فركز البيطاني على الإلزام السياسي التي وقفت عائقاً أمام نشاط الشركة خلال العام 2011م والحالة الأمنية التي ألقت بظلالها على كافة الأنشطة الاقتصادية في البلد، وما نجم عنها من تعطلات في طرق ناقلات المشتقات النفطية الأمر الذي ضاعف تكاليف أجور نقل المشتقات النفطية إلى المستهلك، التزاماً من الشركة بواجبها الوطني والمسؤولية الملقاة على عاتقها والتمثلة بتأمين احتياجات المشتقات النفطية، وقلة الكمية الواردة إلى الشركة من المشتقات النفطية من المصدرين الرئيسيين في البلد المتمثلين بمصفاة عدن ومارب نتيجة قطع أنبوب النفط الخام والتقطعات القبلية.

وأضاف انه رغم العقود والمصاعب في عام 2011م إلا أن الشركة بذلت جهوداً جارية واتخذت الخطوات مدروسة مبنية على رؤية ومنهجية حتى تحددت نقلة عمل نوعية تدعم الشركة في التطلع إلى آفاق رحيبة تمكنها من التنافس والاستمرار في التطور من خلال تبني أجندة واضحة تساعدها في تحقيق العمل على زيادة القدرة الاستيعابية لمنشآت الخزّن بالشركة من خلال بناء منشآت خزّن جديدة وتوسعة المنشآت القائمة، والعمل على التوسع في إقامة المحطات النموذجية في كافة أنحاء الجمهورية، والاستمرار بتعزيز قدرة الشركة برغبتها بأسطول نقل متميز وحديث والعمل على إنشاء ورش مركزية حديثة لصيانة المركبات والأجهزة والمعدات، والدول في شركات إستراتيجية مع شركاء محليين أو أجانب لتطوير عمل الشركة، وإحداث نقلة عمل نوعية على الصعيد الإداري من خلال إعادة هيكلة الشركة والعمل على إعداد اللوائح اللازمة والمنظمة لكافة أعمالها، واستكمال إنشاء المباني الخاصة بالشركة مع التوسع في نشاط الشركة والعمل على تطوير وتأهيل العنصر البشري والاهتمام به لما لذلك من دور كبير في تطوير أساليب العمل في الشركة.

واختتم البيطاني بالقول: إن إجمالي كلفة المشاريع المقررة للعام الاستثماري 2012م بلغ (2,318,494,000) ريال موزعة على (15) مشروعاً في مختلف البرامج الإستثمارية للشركة مؤكداً ان الشركة تمكنت مؤخراً من الحصول على وكالة شركة (جلباركو) العالمية للطمرات، وتسعى خلال الأعوام القليلة القادمة إلى تنوع أنشطتها في قطاع الزيوت في السوق المحلية، و التوسع في بناء المحطات النموذجية، وتحديث منشآتها وصيانة القائمة منها، وبناء مبان خاصة في بعض فروع الشركة، والبحث عن فرص استثمارية جديدة في ظل توجهات الحكومة نحو تشجيع الاستثمار وبالذات في المجالات النفطية.

والزمنية للمشروع، علماً أن الشركة تنتهج شعار (الصحة-الأمان-البيئة) إيماناً منها بأهمية الحفاظ على البيئة حيث عملت على توفير البنزين الممتاز الخالي من الرصاص في محطاتها الخاصة.

توفير الطاقة التخزينية

وقال منصور البيطاني في حديثه: « إن الشركة تعتمد في نشاطها على دورها الاستراتيجي في توفير الطاقة التخزينية التي تقدر بحوالي (260) ألف طن عبر منشآتها التمويجية المنتشرة في العديد من محافظات الجمهورية التي حققت، بفضل اهتمام الشركة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الخاصة ببناء الخزانات الجديدة وصيانة القائمة منها، رفع الطاقة التخزينية لمواجهة الاختناقات التمويجية ولتسهيل مهمة التوزيع وضمان احتياجات المستهلك اليمني بحكم تنوع وتواء أنشطة الشركة وارتباطها الوثيق بالأنشطة الاقتصادية والتجارية، مؤكداً أن الشركة تمكنت من توفير أسطول نقل مكون من (170) قاطرة ومقطورة إضافة إلى تسع ناقلات لمادة الترباين (وقود الطيران)، وإلى زيادة أسطولها بشراء عدد من الناقلات والمقطورات مستقبلاً.

وأضاف أن إجمالي مبيعات الشركة من المواد البترولية وصل خلال العام 2010 حوالي (7) ملايين طن محققة لخزينة الدولة إيرادات بقيمة (400) مليار



تقوم شركة النفط اليمنية بدور وطني وحيوي

مهم في نطاق تموين السوق المحلية بالمنتجات

البترولية وتوابعه من (نقل، تخزين، توزيع)

إلى محطات البيع المباشر (المرافق والمنشآت

والمصانع الاقتصادية) مثل مصانع الإسمنت

ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والمؤسسات

لقاء / أمل حزام المذحجي

(260) ألف طن تتوزع على سبع منشآت تموينية (خمسة منشآت على البحر، ومنشآت بريتين) موزعة بمنظومة أمن وسلامة حديثة لحمايتها من الحرائق والحد من آثار التلوث البيئي، وأسطول نقل مكون من (170) ناقلة تقوم بنقل المواد البترولية إلى محطاتها الخاصة التي تصل إلى (50) محطة والمصالح الحكومية في مختلف محافظات الجمهورية

مشيراً إلى أن عمالة الشركة تصل إلى حوالي (5000) موظف يتوزعون على المقرات والمنشآت التمويجية والمحطات المملوكة للشركة، وإيماناً من الشركة بأهمية الإنسان كعنصر رئيسي في الدفع بعملية التنمية والرقي بمستوى أداء النشاط سعت جاهدة إلى تأهيل العنصر البشري من خلال وضع برامج تدريبية في مختلف المجالات الإدارية والمالية والفنية ومجالات الكمبيوتر واللغة الإنجليزية ودورات في الأساليب الحديثة في التخطيط والإحصاء حيث تم تدريب (800) موظف في عام 2010م في دورات داخلية وخارجية، مؤكداً أن الشركة تمتلك كادراً فنياً مؤهلاً ومهندسين متخصصين ما مكّنها من البدء في التنفيذ الذاتي لبعض المشاريع المهمة كبناء المحطات النموذجية وصيانة المنشآت التمويجية، الأمر الذي أدى إلى تخفيف النفقات وتجنب تكاليف بعض المقاولين الأمر الذي كان يمثل عبئاً لدى الشركة في تنفيذ المشاريع وفق الجداول المحددة.

وتعد شركة النفط اليمنية إحدى وحدات المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز التابعة لوزارة النفط والمعادن وتتمتع بحق الامتياز في عملية تموين السوق المحلية بالمواد ومنع التراخيص لإقامة محطات الوقود لتغطية كافة احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية (بنزين - بنزين سوبر - ديزل - كيروسين- مازوت).

وأوضح الأ / منصور علي البيطاني المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية في لقاء مع (14 أكتوبر) أن أهم إنجازات الشركة خلال الفترة السابقة تقييم أصول الشركة ورفع رأسمالها من خلال التنسيق مع الجهات المختلفة في المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز والجهاز المركزي ووزارة المالية لإعادة النظر بتقييم أصول الشركة بما تملكه من أراض ومنشآت ومحطات ومبان وأسطول وتعزيز رأسمال الشركة إلى نحو (42) مليار ريال وفق التقييم العادل لأصول الشركة بطريقة علمية ومنهجية ما عزز دورها كشركة وطنية ناجحة في البلد مشيراً إلى أن إجمالي مبيعات الشركة بلغ من المواد البترولية خلال العام 2010 حوالي (7) ملايين طن محققة لخزينة الدولة إيرادات بقيمة (400) مليار ريال تقريبا تشمل استهلاك القطاعات المختلفة (النقل، الصناعة، الزراعة، الكهرباء، الثروة السمكية النفطية، والاستخراجية، الخدمية والإنتاجية) مؤكداً أن الشركة تقوم من ضمن مهامها بتزويد الطائرات بوقود الطيران (الترباين) من خلال وحدات تموين الطائرات بكافة مطارات الجمهورية.

وأضاف أن الإدارة العامة في الشركة تتكون من أربعة عشر فرعاً وتغطي احتياجات جميع محافظات الجمهورية من خلال شراء المواد البترولية من شركة مصافي عدن وشركة التكرير بمصفاة مارب، وتزويد محطات الوقود التابعة للوكلاء البالغ عددها نحو (2300) محطة بكافة احتياجاتها من المشتقات النفطية، وتشغيل (2500) ناقلة تابعة للقطاع الخاص مساهمة منها في دعم المجتمع للحد من البطالة، مضيفاً: «وتم إعادة هيكلة الشركة مؤخراً بما يتناسب مع حجم نشاطها لتمكينها من الوصول إلى مصاف الشركات العالمية ومواكبة التطورات التكنولوجية، وتأسيس شبكة معلومات تربط الإدارة العامة بفرعها لتسهيل تدفق البيانات بين المستخدمين تمهيداً لربط المركز الرئيسي بالفروع المختلفة للشركة لتحقيق خدمة أفضل للعملاء».

عمالة الشركة تصل إلى حوالي (5000) موظف

وأوضح المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية « أن الشركة تمتلك طاقة تخزينية تقدر بنحو